Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

23 et 24 Avril 2011
23 و 24 أبريل 2011

المشهد المغربي

Du 22 au 28 04 11

4x4

مع **محمد الصبار**
الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

نبذل الجهود من أجل أن يحصل انفراج سياسي واسع في بلادنا

1. كيف سيعالج المجلس الوضعية الاجتماعية للمعتقلين المفرج عنهم، أخيرا، بعفو ملكي؟

أولا، يعلم الجميع أن الشخص، الذي يستفيد من عفو ملكي، ويكون فقد وظيفته، بسبب اعتقاله، يفرض منطق الأشياء أن يعود إلى وظيفته، وهذا ما جرى في حالات كثيرة ومتعددة ومتنوعة. بالنسبة للذين ليس لديهم أي موقع وظيفي، أعتقد أن هناك مسؤولية مشتركة في هذا الباب، فمسؤولية الإدماج الاجتماعي، هي مسؤولية ملقاة على عاتق السلطة المحلية، وعلى إدارة السجون وإعادة الإدماج، وعلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لمواكبة ومصاحبة هؤلاء، وتبديد العراقيل التي قد تصادفهم في حياتهم العادية، بعد خروجهم من السجن.

2. هل يشتغل المجلس، حاليا، على أن تكون هناك دفعة ثانية، ومتى سيكون ذلك؟

بالنسبة إلينا، عرف هذا الملف نوعا من الملهلة، وسوف لن يتوقف الأمر عند هذا الحد، سنسعى ونبذل الجهود من أجل أن يحصل انفراج سياسي واسع في بلادنا. ليست هناك ملفات محددة في حد ذاتها موضوعة لدى المجلس، نحن أمام عدد كبير من المعتقلين، الأمر يتطلب دراسة الحالات، وبالتالي، يتطلب بعضا من الوقت، لكي نتمكن، على الأقل، من جعل عدد آخر من المعتقلين يستفيد من العفو الملكي.

3. إذا كانت هناك دفعة ثانية، هل ستشمل وجوها أخرى من معتقلي ما يسمى بالسلفية الجهادية؟

لا أستطيع الجواب عن ذلك في الوقت الراهن.

4. هناك أصوات ترتفع للمطالبة بالإفراج عن أشخاص اعتقلوا على خلفية «حركة 20 فبراير»، والأحداث التي تلتها، كيف سيتعامل المجلس مع هذا الأمر؟

لا نشتغل على هذا الموضوع، فهو موضوع حديث، وما تزال هناك ملفات بهذا الخصوص معروضة على القضاء لكي ينظر فيها، وتعلمون أنه عندما يعرض الملف على القضاء لا يحق للمجلس أن يتدخل، احتراما للسلطة القضائية، مع الإشارة إلى أن «حركة 20 فبراير» سبق لها، وعلى أكثر من مستوى، أن نددت بأعمال التخريب والشغب والاعتداء على الممتلكات الخاصة والعامة، وبالتالي، ننتظر الأحكام القضائية، وبعد ذلك سيكون هذا الملف معروضا كباقي الملفات على جدول أعمالنا.

Revue de Presse

مجلة المساء الأسبوعية
أوان

محمد الصبّار

رجل مختلف لمهمّة ممكنة

محمد الهرادي

من حسن حظ محمد الصبار أنه عيّن أمينا عاما للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في مناخ سياسي مختلف تماما، وإلا لكانت مهمته الحقوقية في الظروف العادية محدودة التأثير: فمن كان يتصور قبل مسيرات 20 فبراير الماضي أن انفتاحا بحجم إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإصلاح مؤسسات الوساطة وتعديل الدستور بكل مقتضياته.. قد أصبحت جزءا من الحوار الوطني الجاري حول الإصلاحات التي تصب في عملية تحديث وتأهيل هياكل الدولة وتجديد النظام، بل من كان في مقدوره الجزم بأن ملف حقوق الإنسان سيعرف انفراجا بالحجم الذي عرفه يوم خروج المعتقلين المنتمين إلى السلفية الجهادية ومجموعة التامك وخلية بليرج، بغض النظر عن كون هذا الانفراج مجرد خطوة رمزية أولى لها هدف أساسي هو كسب الثقة، وتأكيد اختيارات الإصلاح السياسي والحقوقي، في انتظار تصفية باقي الملفات والحالات.

لكن محمد الصبار، الذي تحسنت صورته بشكل مدروس نتيجة قرار العفو، لم يأت من فراغ، ولذلك فهو ليس مجرد رجل يقوم بدور مطفئ الحرائق التي يشعلها الآخرون. إنه بالتأكيد يمثل خلاصة تجربة سياسية وحقوقية لها طابع ميداني تبلورت بالكامل داخل حزب الطليعة الديمقراطي، رغم أن هذا الأخير تبرأ منه بعد أن "تمخزن"، وهو يدرك قبل غيره أن تجربته داخل منتدى الحقيقة والإنصاف، كانت مرحلة مختلطة الأوراق حين دخل على الخط وسطاء الدولة الكبار، وقتها نودي على إدريس بنزكري، رئيس هيئة الإنصاف والمصالحة، لرئاسة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ولقي التحاقه بالمنصب ما لقيه محمد الصبار اليوم من نفور ورفض. لكن معدن الصبار الحقيقي ستكشفه التجربة التي يخوضها اليوم، رغم أن وصفة التعيين الجديد كانت جاهزة قبل التحولات الأخيرة، وليست وليدة مزاج سياسي أراد تكرار تجربة إدريس بنزكري ليتقمصها شخص آخر، رغم اختلاف المواصفات.

اتحادي بين مزدوجتين

حين تم اغتيال عمر بنجلون في أواخر 1975 بعد فترة قصيرة من انعقاد المؤتمر الاستثنائي لحزب الاتحاد، لم يكن عمر محمد الصبار يتجاوز العشرين سنة، ولذلك كان رقما مجهولا في معادلة الصراع الفكري بين أقطاب الحزب العائد إلى "الشرعية" تحت اسم جديد هو الاتحاد الاشتراكي، وقتها كان يعتبر الانتماء إلى الشبيبة الاتحادية امتيازا لا يمكن العبور نحوه إلا بواسطة "مصفاة" إيديولوجية دقيقة واختبارات، وقد نجح الصبار في العبور ونشط داخل الأحياء الشعبية التي ينتمي إليها بالرباط، مسكونا بحماس استثنائي يكشف عن وضعه الاجتماعي الهش. في هذه الفترة، نجح في الحصول على وظيفة معلم متدرب بعد أن قدم سلاحه الوحيد "شهادة البروفي"، لكن المهنة قيدته إلى حد كبير، وفي نفس الوقت اختبرت قدرته على التحمل، خصوصا خلال إضرابات نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، لكن المؤتمر الثالث للحزب الذي أفرز عدة التباسات من بينها الدعوة إلى إقرار ملكية برلمانية نتج عنه تصعيد وصل إلى حد انسحاب بعض برلمانيي الحزب من المؤسسة التشريعية المزورة على خلفية اعتقال قادة الحزب، لكن الصبار الذي كان مجرد حطب لهذا التصعيد، كما هو حال العديدين، نجا بأعجوبة حين حصل على البكالوريا الحرة والتحق بكلية الآداب لدراسة الفلسفة، ثم التخصص في شعبة علم الاجتماع، وقتها كان نجم محمد جسوس، عضو المكتب السياسي للحزب، أحد نجوم شعبة علم الاجتماع وموجها ذكيا لنخب الحزب داخل الحرم الجامعي، سواء كانوا أساتذة أو طلبة، ولم يشتك الصبار وقتها وهو يكتشف لغة جديدة داخل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب المتعدد التيارات والأهواء، إلا من صعوبة دروس المنطق الرياضي التي كان يقدمها الأستاذ المرسلي، ومن شبكة النماذج التحليلية التي تقدمها مادة الإحصاء.

لم يتخرج محمد الصبار فيلسوفا ولا عالم اجتماع، كان طيلة السنوات الأربع التي قضاها داخل وخارج الكلية مشغولا بالسياسة وخصوصا بجانبها اليومي، وأكثر من ذلك، أن انقطاعا جذريا حصل في حياته بعد التخرج حين اكتشف أن سياسة التقويم الهيكلي لبداية الثمانينات قد أقصته نهائيا من الالتحاق بالتعليم كأستاذ في الثانوي، وكان انعقاد اجتماع اللجنة الإدارية للحزب في ماي 1983 محطة حاسمة في وعيه السياسي بعد أن ناصر أحمد بنجلون، الأخ الشقيق لعمر بنجلون، وعبد الرحمان بنعمرو، المطرودين من الحزب صحبة أعضاء آخرين من اللجنة الإدارية في ظروف مريبة، وقتها تحركت السلطة التي كانت تحت إشراف العامل عمر بنشمسي وأعتقلت 34 اتحاديا كانت "تهمتهم" هي الاختلاف في الرأي مع المكتب السياسي، وسيذوق محمد الصبار، أيضا، مرارة الاعتقال بعد أحداث الشمال في مطلع السنة الموالية، وسيصير بشكل تقني عضوا في المجموعة التي انشقت عن الحزب الأم وأسست فيما بعد حزب الطليعة الديمقراطي الذي ظل يقوده منذ التأسيس أحمد بنجلون إلى اليوم، ويقود معركة مزدوجة ضد الحزب الأم، وضد النظام، على الواجهة النقابية والسياسية والحقوقية.

من الطليعة إلى المنتدى

رغم نزعته الشاعرية، فإن الأستاذ أحمد بنجلون نادرا ما يتكلم عن أخيه عمر، خصوصا حين يتعلق الأمر بتلك الطفولة المشتركة التي جمعتهما في "بركن"، وحتى بعد أن تفرقت بهما السبل في

« كان الصبار خلال ولايتين ترأس فيهما منتدى الحقيقة والإنصاف قد تجاوز منطق الممانعة، وأصبح أكثر قربا من مراكز قرار متعددة، أهمها الدائرة التي يتحرك في مجالها فؤاد عالي الهمة »

السنوات الصعبة بعد أن انغمس عمر بنجلون في العمل النقابي والحزبي بكل جوارحه، فقد أصبح الحديث عنه موضوعا سياسيا، وليس شخصيا، يتعلق أساسا بخيانة و"اغتصاب" الرمز، لكن المحيطين بأحمد بنجلون في حزب الطليعة عادة ما يجمعهم ذلك الحب الصوفي لهذا القائد الذي اغتيل بالوكالة من طرف خصومه داخل النظام، ومن هذا الباب دخل محمد الصبار إلى "الطليعة" للبرهنة على الولاء للرمز ولأطروحاته الفكرية وتحليلاته، ومع مرور الوقت، أصبح هذا الولاء مركونا كشيء مهمل في أقبية الذاكرة الخلفية ولكنه يظهر من حين لآخر، مع أن الحزب ذاته، هو امتداد لذلك الاختيار الذي تم التعبير عنه بوضوح في التقرير الإيديولوجي لسنة 1973.

هكذا لعب أحمد بنجلون دور الأخ الأكبر على المستوى السياسي والإنساني بالنسبة لأشخاص من نوع محمد الصبار، في البداية، تم إقناع الصبار بالالتحاق بكلية الحقوق لدراسة القانون العام كي يخرج من حالة الحصار السياسي التي كان يعانيها داخل مؤسسة التعليم الحر التي يشتغل بها، وقد لعب مكتب المحاماة الذي يشغله الأستاذ أحمد بنجلون دور الرافد المادي والمهني الداعم لمحمد الصبار الذي التحق بعد ذلك بالمحاماة، وقد اكتسب ثقة رفاقه بفعل الدينامية التي أبان عنها وانتخب كاتبا إقليميا للحزب بالرباط بعد أن تأسس قانونيا في بداية التسعينات تحت اسمه الحالي، وأصبح الصبار، بالتالي، من ضمن قادة الحزب الذين يوجد من بينهم المحجوب حبيبي، الملقب بـ"صوت العرب"، والنقيب السابق عبد الرحمان بن عمرو.

لكن الصبار الذي وجد نفسه في مهنة المحاماة ودخل كواليسها بشغف ونكران ذات منذ أواسط الثمانينات، كان قد تعلم الدرس السياسي الذي كانت تقدمه له يوميا سيرة أحمد بنجلون والنقيب بنعمرو، ولذلك دخل بحماسه المعهود صحبة هذا الثنائي في كل المحطات التي رافقت تأسيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وحين خرج المعتقلون السياسيون في تلك الحقبة، لم يتوقف الصبار عن المساهمة في النقاشات والأخذ والرد الذي أدى إلى تأسيس هيئة الإنصاف والمصالحة، وتمثيل القيم والقناعات التي يؤمن بها داخل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منذ طبعته الأولى، وذلك إلى اللحظة التي تدخلت فيها أطراف خارجية، وحركت رقعة الشطرنج الحقوقي الذي جاء بإدريس بنزكري إلى المجلس الاستشاري، ودفعت بمحمد الصبار، باعتباره أحد الأطر التي يدعمها تحالف أحزاب اليسار الأربعة، لرئاسة منتدى الحقيقة والإنصاف الذي رفع شعار "مامفاكينش" خلال مؤتمره الأخير.

السباحة مع التيار

كان الصبار خلال ولايتين كان فيهما رئيسا لمنتدى الحقيقة والإنصاف قد تجاوز منطق الممانعة وفق صيغة "ما لا يدرك كله، يترك كله"، وأصبح أكثر قربا من مراكز قرار متعددة، أهمها الدائرة التي يتحرك في مجالها فؤاد عالي الهمة، ومنذ أن تحول إلى متطوع للدفاع عن ملفات حساسة صحبة الأساتذة بنعمرو والسفياني ولشكر والجامعي وآخرين، وعرف خفايا كثير من الملفات القانونية، أصبح مؤمنا بسياسة الخطوة خطوة، وبأن تحقيق الأهداف يقتضي التعامل مع الطرف الآخر وفق منطق التوازنات والوقائع الظرفية، وليس بمنطق سياسي يتبنى العدمية المطلقة الحبيسة شعارات مضللة.

كانت لدى محمد الصبار سعة الصدر حين تعامل ببرود الخبير تجاه الأصوات التي انتقدته بعنف من بين قيادات تحالف اليسار، وأهمها مجموعة "النهج الديمقراطي"، وأيضا من طرف أعضاء آخرين شاركوا في المؤتمر الأخير لمنتدى الحقيقة والإنصاف الذي انعقد قبل سنتين بمراكش، وكان واضحا، بعد ذلك، أن وضعه ضمن قيادة حزب الطليعة قد أصبح موضع تساؤل، وابتدأ مسلسل القطيعة الذي تأسف له الجميع، ولذلك أخرجت الشوكة التي يمثلها من عجين "الطليعة" بيسر بعد أن اعتبر مواليا لمنطق الطرف الآخر، لكن الصبار، مع ذلك، لم يتخلف عن واجباته الحقوقية ولا عن مسؤولياته القانونية تجاه الملفات التي يمثلها، ولذلك حين تم تعيينه في مناخ التحولات الجارية على رأس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، اعتبر التحاقه بالمؤسسة الحقوقية قرارا فرديا ولا يمثل الجهة الحزبية التي كان ينتمي إليها، وبالطبع، له كل الحق في اتخاذ القرار الملائم لتحقيق المصلحة العامة.

وإذن، من حسن حظ محمد الصبار أن عملية العفو الملكي عن 190 معتقلا قد أنقذته من سوء الفهم حين قدمت للرأي العام على أنها إنجاز شخصي له، أو على الأقل، هي أول إنجاز للمجلس الذي لم يستكمل هياكله التنظيمية بعد، رغم توسيع صلاحياته، ولذلك رأينا الصبار ينتظر مع الجموع خروج الدفعة الأولى من المعتقلين خارج بوابتي سجن سلا وسجن القنيطرة قبل أن يعقد ندوة صحفية بمقر المجلس ليتحدث عن "اليوم التاريخي" التي تحقق بفضل "ملتمس العفو"، وإذن لم يكن العفو عن المعتقلين مجرد إشاعة مخدومة تواقتت مع حلول أبريل "الكاذب"، بل كان قرارا محسوما منذ البداية وينتظر لحظة الانتهاء من الإجراءات الإدارية داخل مصالح وزارة العدل، مع أنه لم يكن مقبولا وقتها من بعض الأطراف النافذة أن يكون صدور قرار الإفراج ناتجا عن ضغط الشارع، أو تلبية لمطالب فئة سياسية محددة. لكن المطلوب من محمد الصبار، اليوم، وفي جميع الحالات، هو أن يلبي انتظارات مجتمع هو في حالة مراجعة لهويته واختياراته الأساسية، لن يكون عليه بالضرورة أن يغير جلده ليجد التبريرات المناسبة لكل أشكال الإعاقة المتوقعة داخل هياكل الدولة وبين رجالها المحميين، وفي هذه الحال، ربما يحتاج إلى قليل من الخيال السياسي كي يستطيع ولوج المناطق المحظورة، ليتأكد لنا، فعلا، أنه رجل مختلف.

190 سجينا استفادوا من العفو الملكي

أصدر جلالة الملك محمد السادس، يوم الخميس (14 أبريل) عفوا عن 190 معتقلا، ضمنهم المعتقلون السياسيون الخمسة، في ملف شبكة بليرج، وعناصر من «السلفية الجهادية»، و«مجموعة التامك».

وقال إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بالمناسبة، إن «المغرب، بمقتضى هذا العفو الملكي، يجتاز محطة أساسية من مسلسل الديمقراطية وحقوق الإنسان»، فيما أكد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في ندوة صحافية، في اليوم ذاته، رفقة اليزمي، حضرها عدد من المفرج عنهم، أن يوم 14 أبريل سيظل تاريخيا لأنصار الديمقراطية وحقوق الإنسان.

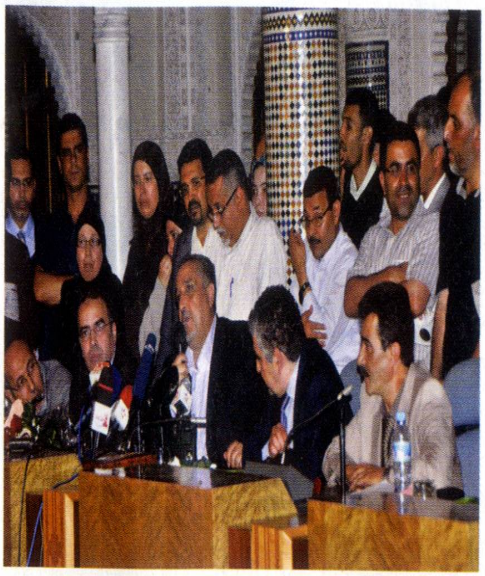

وشمل العفو الملكي عقوبات 190 سجينا توزعت بين تحويل عقوبة الإعدام إلى السجن المحدد (5 حالات ما بين 15 و30 سنة)، وتحويل السجن المؤبد إلى المحدد (37 حالة ما بين 15 و20 سنة)، وتخفيض العقوبات السالبة للحرية (53 حالة ما بين 4 و8 سنوات).

واستفادت 8 حالات من تخفيض العقوبة إلى 4 سنوات، و28 حالة إلى 5 سنوات، بينما خفضت عقوبة 17 حالة إلى 8 سنوات سجنا.

أما في ما يخص العقوبة السالبة للحرية (ما بين 6 أشهر و30 سنة) فتصل عدد حالاتها إلى 95.

Revue de Presse du Conseil Na